Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 458-478
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Electronic Administrative Decision

Aeshah Mohammed Alshareef *
Higher institute of science and technology Benghazi, Benghazi, Libya

القرار الإداري الإلكتروني

عائشة محمد الشريف *
المعهد العالي للعلوم والتقنية بنغازى، بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: Elshareefaisha9@gmail.com

Received: June 22، 2026	Accepted: July 29، 2026	Published: August 28، 2026

Abstract:
This study aims to clarify the difference between traditional and electronic administrative decisions, and to examine the legal foundations of each. It also seeks to explore how to convert traditional administrative decisions into electronic formats, and to assess the compatibility of electronic decisions with the principle of legality and the legal safeguards necessary to ensure their credibility. This is achieved through an examination of administrative documents and records related to the use of electronic systems. The study analyzes the impact of these systems on the speed and accuracy of decision-making, as well as on improving the ability to make decisions based on accurate and up-to-date real-time data. The results also show that the use of electronic systems has facilitated access to information and reduced complex procedures, thus improving communication between different departments within organizations and reducing costs. Despite these benefits, the study reveals resistance to change among some employees and difficulty adapting to new systems in some organizations, indicating a need for further training and support to manage this digital transformation. Despite these benefits, the study also reveals resistance to change among some employees and difficulty adapting to new systems in some organizations. This suggests a need for further training and support to manage this digital transformation. Digital transformation has been shown to increase transparency in administrative decision-making, thereby improving accountability within institutions. The results also demonstrate that electronic systems can handle massive amounts of data faster and more accurately than traditional systems. Despite these significant benefits, the shift to electronic administrative decisions raises legal questions, particularly regarding the legitimacy of these decisions in the absence of traditional oversight. This study aims to assess the compatibility of these decisions with existing legislative frameworks and to offer legal recommendations for regulating these processes in a way that addresses new digital challenges. In conclusion, the study indicates that digital transformation in administrative decision-making has a significant positive impact on administrative efficiency, but it requires careful alignment with legal and regulatory frameworks to ensure that these decisions remain legitimate and effectively serve the public interest.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Keywords: Electronic administrative decision, Digital transformation, E-government, administrative transparency.

الملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح الفرق بين القرار الإداري التقليدي والإلكتروني، ودراسة الأسس القانونية المتعلقة بكل منهما ، كما تسعى إلى استكشاف كيفية تحويل القرار الإداري التقليدي إلى صيغة إلكترونية، ودراسة مدى توافق القرارات الإلكترونية مع مبدأ الشرعية والضمانات القانونية اللازمة لضمان مصداقيتها من خلال دراسة الوثائق والسجلات الإدارية المتعلقة باستخدام الأنظمة الإلكترونية، وتم تحليل تأثير هذه الأنظمة على تسريع اتخاذ القرارات ودقتها، بالإضافة إلى تحسين القدرة على اتخاذ قرارات بناءً على بيانات دقيقة ومحدثة في الوقت الفعلي ، كما أظهرت النتائج أن استخدام الأنظمة الإلكترونية ساهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات وتقليل الإجراءات المعقدة مما ساعد على تحسين التواصل بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسات وتقليل التكاليف. رغم هذه الفوائد، وأظهرت الدراسة أن هناك مقاومة للتغيير من قبل بعض الموظفين وصعوبة في التكيف مع الأنظمة الجديدة في بعض المؤسسات، وهو ما يشير إلى الحاجة لمزيد من التدريب والدعم للتعامل مع هذا التحول الرقمي. تبين أن التحول الرقمي قد ساهم في زيادة الشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية مما أسهم في تحسين المساءلة داخل المؤسسات ، وقد أظهرت النتائج أيضًا أن الأنظمة الإلكترونية تمكن من التعامل مع كميات ضخمة من البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة مقارنة بالأنظمة التقليدية ، ورغم هذه الفوائد الكبيرة فإن التحول إلى القرارات الإدارية الإلكترونية يثير تساؤلات قانونية خاصة فيما يتعلق بمدى شرعية هذه القرارات في ظل غياب الرقابة التقليدية ، وتسعى الدراسة إلى تقييم مدى توافق هذه القرارات مع الأطر التشريعية الحالية، وتقديم توصيات قانونية لتنظيم هذه العمليات بشكل يتناسب مع التحديات الرقمية الجديدة. في الختام، وتشير الدراسة إلى أن التحول الرقمي في اتخاذ القرارات الإدارية له تأثير إيجابي كبير على الكفاءة الإدارية، ولكنه يتطلب توافقًا دقيقًا مع الأطر القانونية والتنظيمية لضمان أن هذه القرارات تظل مشروعة وتخدم المصلحة العامة بفعالية.

الكلمات المفتاحية: القرار الإداري الإلكتروني، التحول الرقمي، الإدارة الإلكترونية، الشفافية الإدارية.

مقدمة الدراسة

أحدثت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقود القليلة الماضية أثراً مباشراً على جوانب عديدة من المجتمع، ولا سيما هيكلية ووظائف الأنظمة الإدارية وقد حلت الإدارة الإلكترونية، التي تعتمد على الأدوات الرقمية وشبكات الاتصال الحديثة، محل الإدارة التقليدية التي تعتمد على الأعمال الورقية والأساليب اليدوية، نتيجةً لهذا التقدم التكنولوجي ويهدف هذا إلى تبسيط الإجراءات، وتسريع المعاملات، وزيادة الفعالية الإدارية، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ولتحقيق المصلحة العامة، تستخدم الإدارة العامة مجموعة متنوعة من الأساليب الملموسة والقانونية لتنفيذ واجباتها ومسؤولياتها المتعددة. وتشمل الإجراءات القانونية الأنشطة التي تسعى الإدارة من خلالها إلى إحداث آثار قانونية محددة، بينما تقتصر الإجراءات الملموسة على مجرد أعمال تصدرها الهيئة الإدارية دون أن يكون لها بالضرورة أثر قانوني مباشر وتُعد العقود الإدارية والقرارات الإدارية النوعين الرئيسيين لهذه الأنشطة القانونية ويُعد القرار الإداري أحد أهم جوانب النشاط القانوني للإدارة لتحقيق المصلحة العامة، يُعرَّف القرار الإداري بأنه إجراء قانوني يصدر من جانب واحد عن السلطة الإدارية المختصة، وينتج عنه إنشاء أو تعديل أو إلغاء مواقف قانونية قائمة، سواء كانت عامة أو خاصة لطالما ارتبط هذا المفهوم بالنماذج الورقية والإجراءات المعتادة لإصدار الأحكام وتنفيذها إلا أن طبيعة القرارات الإدارية قد تغيرت نوعيًا نتيجة للتطورات السريعة في مجال الرقمنة والاعتماد المتزايد على الإنترنت وتقنيات المعلومات لم يعد القرار الإداري محصورًا في شكله التقليدي، بل أدى إلى ظهور القرار الإداري الإلكتروني، وهو مثال معاصر على استخدام السلطة الإدارية في بيئة رقمية وتُعد آليات إصدار القرارات الإدارية إلكترونيًا، وتنفيذها، ومدى توافقها مع الأطر القانونية التي تحكم القرارات الإدارية التقليدية، وتأثيرات الرقمنة على مبادئ الكفاءة والشفافية وضمان احترام مبدأ الشرعية، مجرد أمثلة قليلة على القضايا القانونية التي يثيرها هذا التغيير. (عبدلي ، اخرون ، 2022 م ، ص 1).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومع ذلك لا يخلو التحول الرقمي من بعض التحديات القانونية المتعلقة بشرعية القرارات الإدارية الصادرة في البيئة الرقمية، على الرغم من دوره المحوري في تطوير العمل الإداري، وتسريع الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات العامة كما أنه يدعم اتخاذ القرارات الإدارية استنادًا إلى قواعد بيانات دقيقة وأنظمة معلومات متطورة ، وفيما يتعلق بالشكل والإجراءات والاختصاص القضائي والأساس المنطقي للقرار، والحفاظ على سلامة النية الإدارية في السياق الرقمي، فإن اعتماد الإدارات على الوسائل الإلكترونية والأنظمة الذكية في اتخاذ القرارات قد يثير مخاوف بشأن مدى التزام هذه القرارات بالمتطلبات والشروط القانونية وبغض النظر عن هذه الصعوبات، فقد استفاد قطاع اتخاذ القرارات الإدارية استفادة كبيرة من التحول الرقمي. ومن أبرز هذه الفوائد تحسين الأداء الإداري وجودة القرارات من خلال استخدام أنظمة معلومات دقيقة ومتطورة، وتقليل التعقيد الإجرائي، وتسريع إصدار القرارات وتنفيذها، وزيادة الشفافية الإدارية. وبناءً على ذلك، يمكن للأحكام الإدارية الإلكترونية أن تخدم المصلحة العامة بفعالية طالما أنها تُصدر وتُنفذ وفقًا للقيود التشريعية الصريحة لذا وفي سياق التحول الرقمي.

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الخيار الإداري الإلكتروني باعتباره تطورًا منطقيًا للقرار الإداري التقليدي ويتحقق ذلك من خلال وصف الأسس القانونية للقرار الإداري التقليدي، وتوضيح كيفية تحويله إلى صيغة إلكترونية، وتحديد إجراءات إصداره وتنفيذه رقميًا كما ستُدرس مدى توافق القرار الإداري الإلكتروني مع القانون ومبدأ الشرعية وتهدف الدراسة إلى تقييم تأثير الرقمنة على فعالية وشفافية القرارات الإدارية ومدى دعم الأطر القانونية والتنظيمية الحالية لهذا التغيير وضمان دقة القرارات الإدارية الصادرة إلكترونيًا.(أنور بن فهد ، 2025 م ، ص 831).

بينما يسعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية، تعمل الإدارة العامة على تعزيز المصلحة العامة وهذا يستلزم وجود إطار قانوني يُنظّم سلوك الإدارة والأفراد ويبرز مبدأ الشرعية في هذا السياق كأساس لجميع القرارات والأنشطة الإدارية. فهو يضمن حماية الحقوق الفردية من إساءة استخدام السلطة، ويُشكّل ضمانة لحقوق الإدارة وصلاحياتها وقد منح المشرّع الإدارة مجموعة من الصلاحيات لتمكينها من أداء واجباتها بكفاءة ومواكبة التطورات المعاصرة، في ظل التطور المستمر للأساليب الإدارية ومن هذه الصلاحيات، القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية بشكل مستقل وبقدر من التقدير، بمعزل عن موافقة الناس أو رفضهم. ومع ذلك، فإن ممارسة هذه الحقوق لا تزال مقيدة بمبدأ الشرعية، الذي لا يجوز تجاوزه إلا في ظروف استثنائية ناجمة عن حالات الطوارئ، وبالقدر اللازم للتعامل مع تلك الظروف فقط مع التحول نحو الحكومة الإلكترونية وظهور القرارات الإدارية الإلكترونية نتيجةً للرقمنة، يبرز التساؤل حول مدى خضوع هذا النوع من القرارات لمبدأ الشرعية، وما إذا كانت الضمانات التقليدية كافية لضمان شرعيتها في البيئة الرقمية لا يمكن تطبيق مفهوم الشرعية إلا من خلال ضمانات صادقة وعملية تكفل امتثال الإدارة للقانون ومن أهم هذه الضمانات آليات الرقابة الإدارية والسياسية المتعددة ومع ذلك يبقى الإشراف القضائي هو الدفاع الأهم والأكثر نجاحًا عن الشرعية وقد تباين هيكل الرقابة القضائية على الأعمال الإدارية بين الدول تبنت بعض الدول نظامًا قضائيًا موحدًا تختص فيه المحاكم العادية بالنظر في جميع المنازعات، بينما تبنت دول أخرى نظامًا قضائيًا مزدوجًا حيث تُكلف هيئات قضائية مستقلة كمجلس الدولة، بالفصل في المنازعات الإدارية ونظرًا للتغير الرقمي السريع يثير هذا الأمر مخاوف قانونية بشأن مدى قدرة القضاء الإداري على ممارسة رقابته على القرارات الإدارية الإلكترونية، والتأكد من شرعيتها، وتحليل مكوناتها وآثارها القانونية بالنظر إلى ما سبق تتناول هذه الدراسة القرارات الإدارية الإلكترونية كأحد أبرز الأمثلة على كيفية تغير النشاط الإداري في العصر الرقمي ويتحقق ذلك من خلال تحليل الأسس القانونية للقرار الإداري في شكله التقليدي، وبيان كيفية تحويله إلى نسخة إلكترونية دون المساس بمكوناته الأساسية أو أساس شرعيته كما تهدف الدراسة إلى توضيح كيف يمكن لاستخدام التكنولوجيا المعاصرة أن يُحسّن الشفافية الإدارية وكفاءة الأداء، بالإضافة إلى دراسة إجراءات إصدار القرارات الإدارية وتنفيذها عبر الوسائل الرقمية وتسعى الدراسة أيضًا إلى تقييم مدى التزام القرارات الإدارية الإلكترونية بالمتطلبات القانونية ومبدأ الشرعية ولتحقيق التوازن بين متطلبات التطور الرقمي وضرورة حماية الحقوق وضمان امتثال الإدارة للقانون، تحاول الدراسة أيضًا تقييم مدى ملاءمة الأطر التشريعية والتنظيمية الحالية لهذا التحول (يحيى عبدالله ، 2023 م، ص 148).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مشكلة الدراسة

شهدت إجراءات الإدارة العامة تحولاً جذرياً نتيجةً للتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولإنجاز المعاملات وإصدار الأحكام الإدارية، بات النشاط الإداري يعتمد بشكل متزايد على الأدوات الرقمية بدلاً من الأساليب التقليدية وقد برز واقع إداري وقانوني جديد تستدعي الدراسة والتحليل في ضوء المبادئ الأساسية للقانون الإداري، نتيجةً لهذا التحول، ألا وهو القرار الإداري الإلكتروني وتكمن مشكلة القرار الإداري الإلكتروني في أنه، على الرغم من اختلافه في الشكل وأساليب الإصدار والتنفيذ، إلا أنه يُعد امتداداً طبيعياً للقرار الإداري التقليدي من حيث عناصره الأساسية وآثاره القانونية ويثير هذا التباين مخاوف قانونية بشأن مدى كفاية القواعد التقليدية التي تحكم القرارات الإدارية للتعامل مع الصيغة الإلكترونية، لا سيما فيما يتعلق بالإصدار والتوثيق والتحقق وتحديد وقت إصدار القرار ودخوله حيز التنفيذ في بيئة رقمية ويُعدّ مدى تأثير التحول الرقمي على قيم الكفاءة والشفافية في العمل الإداري مسألة أخرى. على الرغم من أن التقنيات الرقمية تهدف إلى تحسين الوضوح وتبسيط الإجراءات وتسريعها، إلا أن غياب تنظيم قانوني دقيق لبعض الجوانب التقنية قد يُفضي إلى آثار سلبية تُخلّ بمبدأ الشرعية ويُشكّل احتمال خضوع الأحكام الإدارية الصادرة إلكترونيًا للرقابة، وإمكانية مراجعتها واستئنافها قضائيًا، تحديات عملية وقانونية ويزيد من حدة المشكلة التباين بين التطور السريع للتكنولوجيا في الإدارات العامة وبطء تحديث القوانين واللوائح في بعض الأنظمة القانونية وهذا يُشكك في شرعية القرارات الإدارية المحوسبة، ومدى توافقها مع الأحكام التشريعية، وفعالية الضمانات القانونية الحالية والهدف هو التوصل إلى حل وسط بين حماية الحقوق، ومتطلبات التحول الرقمي، وضمان التزام الإدارة بمبدأ الشرعية.

السؤال الرئيسي: إلى أي مدى يتوافق القرار الإداري الإلكتروني مع أحكام القانون ومبدأ المشروعية في ظل التحول الرقمي؟

أهداف الدراسة

1. توضيح المفهوم القانوني للقرار الإداري الإلكتروني وتحديد خصائصه، وتمييزه عن القرار الإداري التقليدي في ضوء التطورات الرقمية الحالية.
2. دراسة الأسس القانونية للقرار الإداري التقليدي وبيان كيفية تطبيقها على القرار الإداري الإلكتروني.
3. وصف الإجراءات والأدوات التقنية المستخدمة، ووظيفة الأنظمة الرقمية في عملية إصدار القرار الإداري الإلكتروني.
4. دراسة التنفيذ الرقمي للحكم الإداري، وتوضيح تبعاته القانونية في بيئة إلكترونية.
5. تقييم تأثير التحول الرقمي على الشفافية الإدارية، ومدى مساهمة القرارات الإدارية الإلكترونية في تحسين وضوح الإجراءات والحد من التعسف الإداري.
6. تقييم مساهمة الرقمنة في رفع كفاءة الأداء الإداري، وتحسين عملية صنع القرار الإداري من حيث السرعة والدقة وترشيد استخدام الموارد.
7. تقييم مدى توافق القرار الإداري الإلكتروني مع متطلبات القانون ومبدأ الشرعية، ومدى ملاءمة الضمانات القانونية الحالية لضمان شرعيته.
8. تحقيق التوازن بين متطلبات التحول الرقمي، وحماية الحقوق، وإعمال المصلحة العامة ينبغي وضع توصيات قانونية وتنظيمية تُسهم في تطوير الإطار التشريعي الذي يحكم القرار الإداري الإلكتروني.

تساؤلات الدراسة

1. ما المقصود بالقرار الإداري الإلكتروني، وكيف يختلف عن القرار الإداري التقليدي؟
2. إلى أي مدى يمكن تطبيق الأسس القانونية للحكم الإداري التقليدي على القرار الإداري الإلكتروني؟
3. ما هي إجراءات إصدار القرار الإداري الإلكتروني بالوسائل الرقمية، وما هي المتطلبات التقنية والقانونية اللازمة لذلك؟

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. ما هي التبعات القانونية لتنفيذ الحكم الإداري الإلكتروني في بيئة رقمية، وكيف يتم ذلك؟
5. كيف يؤثر التحول الرقمي على مبدأ الشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية وتنفيذها؟
6. إلى أي مدى تُسهم الرقمنة في تحسين جودة القرارات الإدارية وزيادة كفاءة الأداء الإداري؟
7. ما هي الضمانات القانونية المطلوبة لضمان امتثال القرار الإداري الإلكتروني لأحكام القانون ومبدأ الشرعية؟
8. هل من الضروري سنّ قانون جديد يلبي متطلبات التحول الرقمي، أم أن الإطار القانوني والتنظيمي الحالي كافٍ للتحكم في القرارات الإدارية الإلكترونية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها للقرارات الإدارية الإلكترونية التي تُعدّ من أبرز الأمثلة على الثورة الرقمية في الإدارة العامة، وتُمثّل نقلة نوعية في أساليب ممارسة السلطة الإدارية فالقرارات الإدارية هي الوسيلة الرئيسية للإدارة للتعبير عن رغبتها في تحقيق الصالح العام. ولذا، فإن دراسة تطورها في المجال الرقمي أمر بالغ الأهمية، لا سيما مع تزايد الاعتماد على الأدوات الإلكترونية في إنجاز المهام الإدارية ويُبرز سعي الدراسة إلى توضيح الأسس القانونية للقرارات الإدارية التقليدية، وتقييم مدى ملاءمتها للقرارات الإدارية الإلكترونية، قيمتها القانونية فإلى جانب معالجة مشكلات الشرعية والشكل والأساليب والرقابة القضائية، تُسهم هذه الدراسة في توضيح الإطار القانوني الذي يُنظّم هذا النوع من القرارات كما تُضفي دراسة إجراءات إصدار وتنفيذ الأحكام الإدارية رقميًا، فضلًا عن التداعيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، أهمية عملية إضافية على الدراسة إذ تُسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم العملي لكيفية توظيف التقنيات المعاصرة في العمل الإداري، وتُوفّر لصناع القرار والهيئات الإدارية مرجعًا قيّمًا يُعدّ تناول الدراسة لتأثير الثورة الرقمية على قيم الكفاءة والشفافية في الإدارة العامة ذا أهمية بالغة وتهدف إلى إظهار مدى مساهمة القرارات الإدارية الإلكترونية في تحسين الأداء الإداري، وتسريع الإجراءات، والحدّ من التعقيد والبيروقراطية، ما يُؤثر إيجابًا على الخدمات العامة وثقة الجمهور بالإدارة ومن خلال تحليل مدى خضوع هذه القرارات للرقابة الإدارية والقضائية، وقدرة القضاء على ممارسة دوره الرقابي عليها، تُؤكد الدراسة على أهمية الأحكام الإدارية الإلكترونية في تعزيز مبدأ الشرعية وهذا يضمن التوازن بين حماية الحقوق الفردية وتمكين الإدارة من أداء مسؤولياتها كما تُعزى أهمية الدراسة إلى منهجيتها العلمية المقارنة والتقييمية فهي تسعى إلى تقييم مدى دعم الأطر القانونية والتنظيمية الحالية للتحول الرقمي في مجال صنع القرار الإداري، وتقديم مقترحات قانونية تُسهم في تطوير هذه الأطر فضلًا عن ضمان نزاهة وفعالية الأحكام الإدارية الإلكترونية في تحقيق المصلحة العامة، يُسهم ذلك في دعم مسيرة التحول الرقمي.

فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: هناك تأثير إيجابي للتحول إلى القرار الإداري الإلكتروني في تحسين سرعة اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات الحكومية.

الفرضية الثانية: يؤدي تطبيق القرار الإداري الإلكتروني إلى زيادة دقة القرارات الإدارية مقارنةً بالقرارات التقليدية.

الفرضية الثالثة: يؤثر استخدام الأنظمة الإلكترونية في القرارات الإدارية على مستوى الشفافية في الإجراءات الحكومية.

الفرضية الرابعة: يساهم القرار الإداري الإلكتروني في تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسات الحكومية مقارنةً بالأنظمة التقليدية.

الفرضية الخامسة: يوجد علاقة إيجابية بين استخدام القرار الإداري الإلكتروني ورفع كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية.

الفرضية السادسة: هناك تأثير للقرار الإداري الإلكتروني في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

الفرضية السابعة: يساهم القرار الإداري الإلكتروني في تعزيز المساءلة والمراقبة في المؤسسات الحكومية مقارنةً بالقرارات التقليدية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفرضية الثامنة: يساهم القرار الإداري الإلكتروني في تسريع تنفيذ القرارات الإدارية وتقليل التأخيرات المرتبطة بالإجراءات التقليدية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1. دراسة (علي محمد ، دعاء رمضان ، 2025) بعنوان تصور مقترح لأثر القيادة الرقمية على جودة القرار الإداري

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لكيفية تأثير القيادة الرقمية على جودة القرارات الإدارية في شركات الاتصالات المصرية، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب التنظيمية والتكنولوجية والبشرية للتحول الرقمي كمتغيرات وسيطة ويتكون مجتمع البحث من قادة ومديرين ورؤساء شركات الاتصالات المصرية. وقد تم اختيار عينة عشوائية مباشرة مكونة من 273 شخصًا نظرًا لتنوع مجتمع البحث، والذي شمل نطاقًا واسعًا من الشركات والمهن كما توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، أبرزها أن القيادة الرقمية تؤثر إيجابًا على كل من التحول الرقمي وجودة الخيارات الإدارية التي تتخذها شركات الاتصالات المصرية بطريقة ذات دلالة إحصائية كما أنه اكتشف الباحث أن جودة الخيارات الإدارية في المؤسسات قيد الدراسة تتأثر إيجابًا بالتحول الرقمي بطريقة ذات دلالة إحصائية ، كما أن للجوانب التكنولوجية والبشرية والتنظيمية للتحول الرقمي، كمتغيرات وسيطة في العلاقة بين القيادة الرقمية وجودة القرارات الإدارية داخل المؤسسات قيد الدراسة، تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية يقترح الباحث عددًا من الإجراءات، أهمها الحاجة إلى قادة وموظفين أكفاء يتمتعون بالخبرة الفنية والإدارية ويعتمد تطوير المهارات اللازمة للقيادة الرقمية والتحول الرقمي على استقطاب المواهب الرقمية والحفاظ عليها ويمكن لبرامج التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطوير الذاتي، والاهتمام الدقيق بعملية التوظيف، أن تسهم جميعها في تحقيق ذلك. إضافةً إلى ذلك، ينبغي وضع استراتيجية فعّالة للتدريب وتطوير القيادة كما أوصت الدراسة بتوفير الأدوات التكنولوجية اللازمة لإدارة الكميات المتزايدة من البيانات، بما في ذلك أجهزة الحاسوب، والشاشات التفاعلية، والكاميرات، وأجهزة البث والإرسال، والتقنيات الحديثة ولضمان بنية تحتية مناسبة، تشمل الشبكات، ومزودي خدمة الإنترنت، والتقنيات الأخرى المطلوبة، وتُعد أنظمة التدريب الرقمي والوصول إلى الإنترنت عالي السرعة من الأمور بالغة الأهمية.

2. دراسة (بن عيشوش ، عمر ،2024) بعنوان القرار الإداري الإلكتروني

أظهرت هذه الدراسة أن موضوع القرارات الإدارية المحوسبة يعد بالغ الأهمية نظرًا لتأثيرها المباشر على حياة المواطنين وتفاعلهم مع الحكومة وكفاءة إدارة الخدمات العامة. تسعى الجزائر جاهدة لتوفير الحكومة الإلكترونية لجميع الإدارات والهيئات الإدارية في أنحاء البلاد، ويُعتبر القرار الإداري الأداة القانونية الأهم التي تستخدمها الإدارة للتعبير عن إرادتها، لا سيما في ظل التوجه نحو تعميم الحكومة الإلكترونية لتقريب الإدارة من المواطنين. كما يسهم التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال في تعزيز هذه المبادرة. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم القرار الإداري الإلكتروني وإبراز أهميته في تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، وتخلص إلى أن القرار الإداري الإلكتروني، باستثناء كونه إلكترونيًا، هو في جوهره مطابق للقرار الإداري التقليدي، ويُمثل نقطة تحوّل في تطور القانون الإداري الحديث.

3. دراسة (غازي ، محمد الباز عيد ، 2025) بعنوان دور الإدارات الإلكترونية كضمانة في تفعيل مبدأ الشفافية والنزاهة الادارية لمكافحة الفساد الإداري

أوضحت هذه الدراسة أهمية تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية كضرورة قصوى في المؤسسات الإدارية حيث تُستخدم تقنية الاتصالات والمعلومات لتنفيذ المهام الإدارية وتقديم الرعاية للمواطنين مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد، خفض النفقات، وزيادة الدقة في تلبية احتياجات الأفراد ، ومن خلال اعتماد المؤسسات على أنظمة الإدارة الرقمية المستحدثة، يمكنها تحقيق أهدافها وتقليص الإجراءات التقليدية مما يسهم في القضاء على الروتين الإداري ويعزز سهولة التواصل بين المسؤولين والإداريين والجمهور ، وهذا التفاعل الرقمي ينعكس بشكل إيجابي على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين حيث يحصل الأفراد على خدمات دقيقة وسريعة وفعالة ، كما أن تفعيل الأنظمة الرقمية يعزز التعاون والتواصل بين الموظفين مما يساعد

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في بناء بيئة تفاعلية لتحسين مهارات الموظفين وكفاءتهم في تقديم الخدمات ، وتساهم أنظمة الإدارة الرقمية في تعزيز الشفافية والأمانة الإدارية، إذ تسهم في ضمان عدالة تنفيذ المهام الإدارية، وتقلل من احتمالية التحيز أو التفضيل ، كما تساهم هذه الأنظمة في مكافحة الفساد الإداري من خلال ضمان آلية دقيقة وموثوقة لتوزيع البيانات والمعلومات ، وتبرز أهمية ضمانات تشريعية لمواكبة هذه التحولات التكنولوجية من خلال تحديث الضوابط القانونية وإعادة صياغتها لتتناسب مع التحولات المستقبلية مما يدعم الاستخدام الفعّال للوسائل الرقمية الحديثة مثل البريد الإلكتروني، الشبكة العنكبوتية، والشبكات الداخلية.

الدراسات الأجنبية

1. **(Sharmin & Chowdhury, 2025) Titled Digital transformation in governance**

أوضحت هذه الدراسة تأثير التحول الرقمي في الحوكمة على الإدارة العامة حيث أصبحت التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الكفاءة والشفافية وتحسين تقديم الخدمات ، وتساهم الحكومة الإلكترونية، كجزء من هذا التحول، في تسهيل التفاعلات الرقمية بين الحكومات والمواطنين والشركات والموظفين، مما يقلل من أوجه القصور البيروقراطي ويزيد من مستوى المساءلة ، وتهدف حكومات العديد من الدول إلى تبني نماذج الحكومة الإلكترونية لتحسين إتاحة الخدمات، تبسيط العمليات الإدارية، ومكافحة الفساد من خلال مبادرات البيانات المفتوحة وصنع القرار المدعوم بالذكاء الاصطناعي ، وتسعى هذه الدراسة إلى فهم تأثير الحكومة الإلكترونية على كفاءة الإدارة العامة وشفافيتها، من خلال الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية: كيف تساهم الحكومة الإلكترونية في تحسين كفاءة الإدارة العامة؟ ما الدور الذي تلعبه في زيادة الشفافية؟ وما هي العقبات والمخاطر المرتبطة بتبني الحكومة الإلكترونية؟ لتحقيق ذلك، استخدمت الدراسة منهجية مختلطة تجمع بين التحليل النوعي لمحتوى الوثائق السياساتية وبيانات المسح الكمية من صانعي السياسات والمسؤولين العموميين. كما تم تحليل دراسات حالة مقارنة لبرامج الحكومة الإلكترونية الناجحة في دول مثل إستونيا والهند وكوريا الجنوبية.

أظهرت النتائج أن الحكومة الإلكترونية تعمل على تحسين الكفاءة الإدارية بشكل كبير من خلال أتمتة سير العمل، تقليص النفقات، وتعزيز مشاركة المواطنين ، وتُسهم مبادرات الشفافية الرقمية، مثل أنظمة المشتريات المعتمدة على البلوك تشين وسياسات البيانات المتاحة، في تقليص الفساد وتعزيز الثقة العامة ، وتم تحديد بعض التحديات مثل الفجوة الرقمية، ومخاطر الأمن السيبراني، ومقاومة البيروقراطية، التي تعوق التبني الكامل للحكومة الإلكترونية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والبلوك تشين ستكون محركات أساسية في تطوير الحوكمة الرقمية في المستقبل ، ومن الضروري تعزيز الأطر القانونية والأخلاقية لضمان أن نماذج الحوكمة الرقمية تكون آمنة، شاملة، وتركز على المواطن ، كما توصي الدراسة بضرورة إجراء بحوث مستقبلية لدراسة الآثار الطويلة الأمد للحكومة الإلكترونية على المشاركة الديمقراطية، مع مقارنة أنماط الاعتماد بين الدول المتقدمة والنامية.

2. **(AlHendi, 2023) Titled Electronic administrative decisions and discretionary authority of public administration**

تناولت هذه الدراسة القرار الإداري الرقمي والصلاحية التقديرية للإدارة العامة تستخدم الإدارة العامة التقنية في معاملاتها الإدارية، لذا فإن استخدام الوسائل التقنية يسمح للإدارة بإصدار قراراتها الإدارية عن طريق تبني الوسائل الإلكترونية، وهذا يعني أن الإدارة ستُنجز تصرفاتها القانونية عبر شبكة الإنترنت وفقاً لذلك يُصدَر القرار الإداري الرقمي من جانب الإدارة العامة، وهو الامتياز الأبرز الذي تتمتع به الإدارة في تسيير المرافق العامة وتحقيق المصلحة العامة لذا تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم القرار الإداري الرقمي، وتبيان المتطلبات اللازمة لإصدار القرار الإداري الرقمي، وكشف أركان القرار الإداري الرقمي، وهي ركن الاختصاص، وركنا الشكل والإجراءات.

3. **(Wynn, Bakeer & Forti, 2021) Titled E-government and digital transformation in Libyan local authorities**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار حول الحكومة الإلكترونية في البلديات الليبية، مع التركيز على التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي في هذا السياق ، ويعتمد البحث على النماذج والأطر القائمة بهدف إنشاء نموذج نضج تكنولوجي-تنظيمي-عملي (TOP) لتقييم وضع الحكومة الإلكترونية في ثلاث دراسات حالة في ليبيا ، وتكشف الدراسة عن الصعوبات الرئيسية التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية في البلاد حيث يظل نشر التكنولوجيا الحالي محدودًا ويقتصر على أنظمة معلومات وشبكات غير كافية، وحواسيب شخصية وبرمجيات مكتبية قديمة، بالإضافة إلى وصول غير موثوق للإنترنت. كما تشكل القدرات التنظيمية، ومستويات المهارة، ونقص التمويل، ودعم الإدارة، وعدم كفاءة العمليات عوامل أخرى تُعيق التقدم نحو تبني الحكومة الإلكترونية. وفي الوقت الراهن، تبقى القفزة النوعية نحو الحكومة الرقمية التي تعتمد على التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، التحليلات، والحوسبة السحابية بعيد المنال، ويوفر نموذج نضج TOP إطارًا لتقييم جاهزية الحكومة الإلكترونية في بيئة العالم النامي، ويُقدّم منظورًا متعدد الأبعاد لقدرات السلطة المحلية في هذا المجال.

التعليق على الدراسات السابقة

تؤكد الدراسات السابقة على الدور المتنامي للتحول الرقمي في الإدارة العامة وتأثيره المباشر على جودة اتخاذ القرار الإداري وكفاءة المؤسسات فقد أظهرت الدراسات المحلية، مثل دراسة علي محمد ودعاء رمضان (2025)، أن القيادة الرقمية والتحول الرقمي يسهمان بشكل إيجابي في تحسين جودة القرارات الإدارية داخل المؤسسات، من خلال تعزيز القدرات التكنولوجية والبشرية والتنظيمية ، وتبرز هذه الدراسة أهمية توفير البنية التحتية الرقمية المناسبة، مثل الأنظمة والبرمجيات المتقدمة، وتدريب القيادات والموظفين على المهارات الرقمية، لضمان فعالية تطبيق القرارات الإدارية الإلكترونية ومن ناحية أخرى تناولت الدراسات المحلية الأخرى، مثل بن عيشوش وعمر (2024)، دور القرار الإداري الإلكتروني كأداة قانونية أساسية لإدارة المرافق العامة، مؤكدة أن جوهر القرار الإداري لا يختلف بين الشكل التقليدي والإلكتروني، بينما يُمثل التحول الرقمي نقلة نوعية في طريقة صدور القرار وتنفيذه. وهذا يتماشى مع أهمية توفير نظم إلكترونية متكاملة لضمان سرعة الإجراءات وتقليل البيروقراطية وتعزيز تفاعل المواطنين مع الإدارة وتعزز دراسة غازي ومحمد الباز عيد (2025) هذا التوجه من خلال ربط الرقمنة بمبدأ الشفافية والنزاهة الإدارية، حيث تبين أن اعتماد أنظمة الإدارة الإلكترونية الحديثة يسهم في تحقيق الوضوح والعدالة وتقليل الانحياز، مع تحسين التفاعل بين الموظفين والمواطنين، وبالتالي محاربة الفساد الإداري ، كما تشير هذه الدراسات إلى أن التحول الرقمي لا يقتصر على تسهيل الإجراءات، بل يشمل أيضًا ضمانات تشريعية وتقنية لحماية الحقوق وتحقيق مبدأ الشفافية.

أما الدراسات الأجنبية، مثل دراسة Sharmin & Chowdhury (2025)، فقدمت إطارًا أوسع للتحول الرقمي في الحوكمة، موضحة كيف تسهم الحكومة الإلكترونية في تعزيز الكفاءة والشفافية ومكافحة الفساد باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والبلوك تشين. كما تشير هذه الدراسات إلى التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية، مثل الفجوة الرقمية ومخاطر الأمن السيبراني، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تبني القرار الإداري الإلكتروني في بيئات مختلفة، بما فيها ليبيا وتتناول الدراسات الأخرى، مثل(2023) AlHendi بشكل مباشر مفهوم القرار الإداري الرقمي وأركانه القانونية، مشيرة إلى ركائز القرار الإلكتروني، وهي الاختصاص والشكل والإجراءات، وهو ما يمثل جوهر رسالتك، إذ يرتبط بفهم كيفية إصدار وتنفيذ القرار عبر الوسائل الرقمية بما يحقق الشرعية والكفاءة وقدمت دراسة Wynn, Bakeer & Forti (2021) نموذجًا عمليًا لتقييم جاهزية الحكومة الإلكترونية في البلديات الليبية، مسلطة الضوء على الصعوبات التقنية والتنظيمية في تبني التحول الرقمي، مثل ضعف البنية التحتية، نقص التمويل، ومستويات المهارات، وهو ما يوضح التحديات الفعلية التي يمكن أن تواجه تطبيق القرار الإداري الإلكتروني في ليبيا، ويؤكد الحاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة لتطوير البنية التحتية وتدريب القيادات والموظفين.

الفجوة البحثية

بناءً على الدراسات السابقة يتبين أن هناك فجوة بحثية واضحة بين هذه الدراسات ودراستي التي تحمل عنوان "القرار الإداري الإلكتروني" ، ففي حين أن الدراسات السابقة تركز على جوانب مختلفة من التحول

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الرقمي في الإدارة العامة والحكومة الإلكترونية فإن دراستي تهدف إلى التركيز بشكل خاص على القرار الإداري في السياق الإلكتروني، وتحليل كيفية تأثير هذا التحول على فعالية القرارات الإدارية في المؤسسات الحكومية ، وتركز بعض الدراسات مثل دراسة "علي محمد ودعاء رمضان" على القيادة الرقمية وأثرها على جودة القرارات الإدارية في الشركات المصرية، في حين أن دراستي تتوجه نحو القطاع العام وتحديدًا في كيفية استخدام الإدارة الإلكترونية في اتخاذ القرارات الإدارية داخل المؤسسات الحكومية ، وهناك أيضًا تركيز في بعض الدراسات الأجنبية على تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتعزيز الكفاءة والشفافية في الحكومة الإلكترونية، بينما لم يتم التركيز بشكل مكثف على العلاقة المباشرة بين التكنولوجيا والقرارات الإدارية على مستوى القطاع العام.

تطرقت بعض الدراسات إلى التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية في بلدان مثل ليبيا، لكن لم يتم التطرق بشكل كافٍ إلى تأثير هذه التحديات على العملية الإدارية نفسها، وخاصة اتخاذ القرارات الإدارية الرقمية ، بينما دراستي تملأ هذه الفجوة من خلال دراسة تأثير هذه التحديات على القرار الإداري الإلكتروني بشكل عملي، وتقديم حلول واقعية لكيفية التغلب على هذه العوائق ، وفي حين أن بعض الدراسات تناولت الجوانب التقنية والتكنولوجية فقط في تحول الحكومة الإلكترونية فإن دراستي تتناول أبعادًا متعددة تشمل الجوانب القانونية، الإدارية، والتشريعية مما يتيح فحصًا أعمق وأشمل لتأثير التحول الرقمي على القرارات الإدارية في المؤسسات الحكومية.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم القرار الإداري الالكتروني وتطبيقاته

يعد القرار الإداري من الركائز الأساسية التي تقوم عليها أنظمة الحكم والإدارة في مختلف المؤسسات الحكومية، ومع تقدم التقنيات الحديثة أصبح من الممكن إصدار وتنفيذ القرارات الإدارية عبر الوسائل الرقمية مما يسهم في تحسين فعالية وكفاءة الإدارة العامة. يتضمن التحول الرقمي في إصدار القرارات الإدارية استخدام الأنظمة الإلكترونية لتبسيط العمليات الإدارية، وزيادة سرعة تنفيذ القرارات، وتقليل الفاقد في الوقت والموارد، كما أن هذا التحول يعزز من الشفافية والمساءلة حيث يتم تخزين القرارات والمعلومات ذات الصلة في قاعدة بيانات إلكترونية قابلة للوصول بسهولة من قبل المعنيين، ويُعد هذا التطور خطوة هامة نحو تحقيق إدارة أكثر مرونة وفعالية ويعكس التوجه نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية في المؤسسات العامة.

تعد نظرية القرار الإداري الأهم بالنسبة لموضوعات القانون الإداري فهو لسان حال الإدارة والمترجم الحقيقي لإرادتها صراحة وضمناً ومحور العملية الإدارية، ومع تغلغل قطاع التكنولوجيا بأثره الإيجابي إلى كافة جوانب الحياة الإنسانية بما في ذلك الجانب القانوني بدأ يتصل بميدان الحياة الإدارية ، ونمت معه علاقات جديدة لم تكن موجودة من قبل مما نتج عنه وجود رغبة لدى معظم الإدارات المعاصرة في نقل العمل الإداري من واقعه التقليدي إلى الواقع الإلكتروني، وإحلال العمل الإلكتروني محل الورقي، إدراكاً منها لأهمية هذا التطور في تسيير العمل الإداري بصورة أفضل مما كان عليه الحال من قبل، وهو ما شكل إيذاناً ببدء ميلاد نظام الإدارة الإلكترونية، الأمر الذي سيكون له الأثر الواضح على وسائل الإدارة وامتيازاتها لا سيما القرار الإداري الالكتروني .

يعرف القرار الإداري بأنه عمل قانوني نهائي يتمثل في إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة بقصد إحداث أو تعديل مركز قانوني معين متى كان ذلك ممكناً أو جائزاً قانوناً ، كما يعرف بأنه إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة (ماهر مشعل منيف الفيصل ، 2020 ، ص 10 -11) ، كما يعرف القرار الإداري التقليدي بأنه عمل قانوني يصدر بإرادة منفردة للإدارة ويهدف إلى إحداث أثر قانوني معين سواء بإنشاء أو تعديل أو إلغاء، وذلك ابتغاء للمصلحة العامة (صالح بن على بن سالم الصواعي ، 2019، ص 21) .

يعرف القرار الإداري الإلكتروني بأنه القرار الذي يتم اتخاذه وتنفيذه باستخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية، مثل الأنظمة الإلكترونية والإنترنت، وذلك بهدف تحسين فعالية وكفاءة الإجراءات الإدارية ، ويتم إصدار

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هذا النوع من القرارات من قبل السلطات الإدارية العامة، سواء كانت مركزية أو لامركزية، ويتم تعميمه وتنفيذه عبر منصات رقمية تتيح تبليغه للمستفيدين والمواطنين بشكل سريع وآمن ، ويتميز القرار الإداري الإلكتروني بمرونته في التعامل مع البيانات وتخزينها، كما يساهم في تعزيز الشفافية، تقليل الفاقد في الوقت وتحسين كفاءة العمل الإداري عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات وتنظيم الإجراءات بشكل آلي (عصام مطر ، 2013 ، ص 65) .

يلتقي القراران الإداري التقليدي والإلكتروني في جملة من النقاط الجوهرية رغم اختلاف آليات النفاذ والتنفيذ والتكنولوجيات المستخدمة، وتتمثل أبرزها في:

- **من حيث الطبيعة القانونية:** كلا القرارين عبارة عن تصرف قانوني صادر عن إدارة عامة، أو جهة إدارية لها سلطة اتخاذ القرار، وكلاهما يجب أن يتضمن جميع الأركان وسلامتها من اختصاص، محل، سبب شكل وإجراءات وغاية.
- **من حيث الغاية:** كلاهما يهدف إلى تنظيم وضمان السير الحسن للشؤون العامة، وتحقيق الصالح العام وفق القوانين واللوائح (محمد الصغير بعلي، 2005، ص 9).
- **من حيث القوة الإلزامية:** كلاهما له نفس القوة الإلزامية في مواجهة المخاطبين به بمجرد صدورهما (نبراس محمد جاسم الأحبابي ، 2018، ص 101).
- **من حيث نطاق التطبيق:** يُستخدم كلا القرارين في مجالات متشابهة، مثل إصدار التراخيص أو سحبها، وفرض العقوبات، وإصدار الموافقات للرقابة الإدارية.
- **من حيث المراحل الإجرائية:** يمر كلا القرارين بالمراحل نفسها: الإعداد، والتوقيع، والإخطار، والتنفيذ، والنشر. ويجب أن يتضمن كلا القرارين جميع العناصر الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على الشكليات الجوهرية، كالتبرير، الذي يتضمن بيان الأسباب القانونية التي أدت إلى القرار، وضمان الشفافية، واحترام مبدأ الشرعية (عصام نعمة إسماعيل، 2008، ص 164).
- **من حيث المراجعة القضائية:** يخضع كلا القرارين لأنواع الرقابة نفسها، سواءً كانت إدارية أو قضائية، لضمان شرعيتهما، ويمكن الطعن فيهما أمام المحاكم الإدارية من خلال إجراءات الإلغاء، أو دعاوى إساءة استخدام السلطة، أو إجراءات فحص الشرعية.
- **من حيث الآثار:** يكون لهما الأثر القانوني نفسه على الأفراد المعنيين بهما، كاكتساب الحقوق أو التأثير على المواقف القانونية (عمار بوضياف، 2007، ص 94).
- **من حيث التوثيق والأرشفة:** يُحفظ كلاهما في سجلات رسمية، سواءً كانت ورقية أو رقمية، لتوثيق الإجراءات وتسهيل تتبع المعاملات للرجوع إليها مستقبلاً. أما من حيث مبدأ الشرعية، فيجب أن يتوافقا مع الدستور والقوانين والمعاهدات المصادق عليها، وأن يخضعا لمبدأ التناسب والمساواة.
- **من حيث الصلاحية القانونية:** يُعتبر كلاهما أداتين نافذتين ووثيقتين رسميتين لهما قوة قانونية، ويُفترض صحتهما حتى يثبت خلاف ذلك.

خصائص القرار الإداري الالكتروني

يتميز القرار الإداري الالكتروني كما هو القرار الإداري التقليدي بمجموعة من الخصائص يمكن اجمالها بما يلي:

1. القرار الإداري الالكتروني عمل قانوني يصدر عن السلطة الإدارية العامة الوطنية

يُعد القرار الإداري تصرفًا قانونيًا يصدر عن سلطة إدارية عامة سواء كانت هذه السلطة مركزية (كالوزارات) أو لامركزية (كالمجالس المحلية)، أو أي شخص من أشخاص القانون العام، وبالتالي لا يُعتبر قرارًا إداريًا إلا إذا صدر عن السلطة التنفيذية باعتبارها إحدى السلطات العامة في الدولة، وهذا يضمن قابليته للإلغاء أمام القضاء الوطني، ولا يؤثر إصدار القرار الإداري الإلكتروني على طبيعته القانونية أو طريقة صدوره، إذ أن العبرة بمن أصدره. ولكن لا يُعتبر عملاً إداريًا أي تصرف يصدر عن السلطة الإدارية ولكن بغير الصفة الإدارية، وفيما يتعلق بتحديد ما إذا كان القرار صادرًا عن سلطة وطنية أم لا، فإن العبرة تكمن في مصدر السلطة التي تصدر منها ولاية إصدار القرار، وليس بجنسية المرفق أو أعضائه،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد يكون المرفق تابعًا لدولة معينة، لكن القرار قد يُتخذ بناءً على سلطة وطنية أو أجنبية، كما في حالات الاحتلال أو إشراف الدول الأجنبية (فتح الباب، ربيع أنور، 2002، ص 82).

2. القرار الإداري الالكتروني يصدر بالإرادة المنفردة عن الإدارة العامة

يعتبر القرار الإداري الالكتروني كما هو القرار الإداري التقليدي لا يتكون إلا بإرادة السلطة الإدارية وحدها، فهو عمل قانوني يصدر من جانب واحد وهي الإدارة وهذا ما يمتاز به القرار الإداري عن العقد الإداري، فهو يصدر بالإرادة المنفردة ، وهي التي تستقل بإعداده واصداره الكترونياً وبذات الوسائل ولا يعنى صدور التصرف القانوني بالإرادة المنفردة للسلطة الإدارية وجوب صدوره من فرد أو عضو إداري واحد، إذ قد يشترك في إصدار العمل القانوني أكثر من عضو إداري أو هيئة إدارية وقد تكون متكونة من عدة أعضاء في السلطة الإدارية، والمهم في الأمر أن يكون هؤلاء الأعضاء أو الهيئات طرفاً واحداً في التصرف القانوني، ويستوي الأمر إذا ما أجمعت إرادة تلك الهيئات على إرادة التصرف القانوني أو صدور التصرفات بأغلبية تلك الإرادات طبقاً لما تتطلبه القواعد القانونية لإصدار القرار الإداري حتى يكون نهائياً قابلاً للتنفيذ (الطماوي، سليمان محمد ، 2012، ص 509) .

3. القرار الإداري الالكتروني عمل قانوني

يعد القرار الإداري الالكتروني إبتداءً تصرفاً قانونياً حيث أن الإدارة تعبر عن إرادتها بقصد ترتيب أثر قانوني معين، وهذا يعنى أن يكون القرار الإداري قابلاً للتنفيذ دون حاجة إلى أي إجراء لاحق ، ويتميز القرار الإداري الالكتروني بأنه تصرف قانوني لأنه إفصاح جهة الإدارة المختصة قانوناً عن إرادتها الملزمة لإحداث تغيير في الأوضاع القانونية القائمة إما بإنشاء مركز قانوني جديد كالقرار الخاص بتعيين موظف في وظيفة عامة أو بتعديل مركز قانوني قائم كالقرار الصادر بترفيع موظف عام أو إنهاء مركز قانوني قائم كالقرار الصادر بإلغاء إجازة أو قرار فصل موظف (الطماوي، سليمان محمد ، 2012، ص 177) .

4. القرار الإداري الالكتروني يرتب أثرا قانونيا

يُعدّ القرار الإداري الإلكتروني إجراءً قانونيًا بحكم تعريفه. ويشترط أن يترتب على القرار الإلكتروني آثار قانونية، سواءً بإنشاء وضع قانوني معين أو تغييره أو إلغائه، حتى يُصنّف كقرار إداري. ولا يُعتبر الإجراء الإداري الإلكتروني قرارًا إداريًا إذا لم تترتب عليه آثار قانونية، إما لعدم اشتراط ذلك في نص الإجراء نفسه، أو لعدم نية الجهة الإدارية المعنية إحداث أي آثار قانونية فيه. ونظرًا لأن القرارات الإلكترونية الصادرة عن الإدارة بشأن تعيين الموظفين العموميين أو ترقيتهم أو إنهاء خدماتهم تسعى إلى تغيير وضعهم القانوني، فإنها تُعتبر قرارات إدارية (عبد الوهاب، محمد رفعت، 2005، ص 472).

إن القرار الإداري الإلكتروني قد يكتفي باتخاذ موقف بشأن الوضع القانوني الراهن دون تعديله بإضافة أو حذف أو استحداث حقوق أو التزامات جديدة، ويُعدّ رفض منح ترخيص أو تصريح مثالاً على هذه القرارات الإدارية الإلكترونية السلبية، ولهذه الخيارات الإلكترونية تبعات قانونية لأنها تحرم الأطراف المعنية من الحقوق التي كانت ستتمتع بها لو قررت الإدارة الموافقة، وتُعتبر هذه القرارات إدارية إلكترونية لأنها تملك صلاحية الإبقاء على الوضع القانوني الراهن دون تغيير حتى وإن لم تُجرِ عليه أي تعديل.

5. أن يكون القرار الإداري الالكتروني نهائياً

تعد نهائية القرار من الخصائص المميزة للقرار الإداري التقليدي وكذلك للقرار الإداري الإلكتروني، فالتصرف الذي يصدر عن الإدارة، ويستوفي الشروط القانونية اللازمة يجب أن يكون ذا صفة تنفيذية دون الحاجة إلى تصديق من سلطة أعلى، وقد أكدت محكمة العدل العليا الأردنية في قضائها على أن القرار الإداري القابل للطعن أمامها هو القرار النهائي التنفيذي، والذي يعبر فيه الإدارة عن إرادتها الملزمة وفقًا للقوانين والأنظمة بهدف إحداث أو إلغاء أو تغيير مركز قانوني (كنعان، نواف، 2007، ص 242).

مزايا القرار الإداري الإلكتروني

يُعزى الفضل للتكنولوجيا الحديثة في تحسين العمليات الإدارية مما منح القرارات الإدارية الإلكترونية مزايا وفوائد عديدة لأصحاب المصلحة والجهات الإدارية على حد سواء، ويتحقق ذلك من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية وتطبيق مفاهيم الحكومة الإلكترونية، وبسبب هذا التقدم اضطرت المؤسسات الإدارية إلى استخدام

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التقنيات الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة والإنترنت، واذلك يجب تنظيم هذه الأدوات لتسهيل إصدار القرارات الإدارية آليًا (مرية العقون، 2018، ص 123).
يهدف التحول الإلكتروني إلى تقليل الأخطاء وتحسين سرعة الأداء ودقته من خلال تبسيط العمليات المعقدة والمستهلكة للوقت ، نظرًا لإمكانية حفظ الملفات على وسائط إلكترونية صغيرة الحجم، وتسهل هذه الحلول أيضًا عملية الأرشفة والاسترجاع مع توفير تكاليف الموظفين والمساحة ، ولا تزال المخاوف قائمة بشأن إمكانية المساس بالأسس الواقعية والقانونية التي يجب أن تستند إليها القرارات الإدارية، على الرغم من كفاءة الأدوات الإلكترونية واستخدام الحواسيب في اتخاذ القرارات الإدارية الآلية ، ولضمان شرعية القرار الإداري لا بد من مراعاة أسسه ومكوناته.

يمكن تلخيص مزايا القرار الإداري الإلكتروني في النقاط التالية:

1. تعمل القرارات الإدارية الإلكترونية على تحسين فعالية أداء الجهات الإدارية في اتخاذ القرارات بشكل مناسب وفي الوقت المناسب من خلال الربط الإلكتروني بين فروع الجهات الإدارية المنتشرة جغرافيا، ويساهم هذا الربط في تسهيل التكامل بين الهيئات المركزية والمحلية مما يعزز الرقابة الحكومية على المؤسسات ويضمن تنفيذ السياسات بكفاءة، خاصة في ظل اتساع نطاق الإدارات وتنوعها ، كما يساعد التكامل في تحسين الرقابة الذاتية، ترشيد التكاليف المالية، وتسهيل تبليغ القرارات عبر وسائل إلكترونية، مما يزيد من كفاءة الجهاز الحكومي (أميمة عبد الله جمعة العلوي ،2021 ، ص 245) .
2. يقلل استخدام الأنظمة الإلكترونية من نسبة الأخطاء البشرية حيث توفر البرامج الإلكترونية الدقة والإتقان، كما أن تقليل التفاعل المباشر بين الموظفين والمواطنين يعزز من الشفافية ويقلل من فرص الفساد الإداري مما يحسن من جودة القرارات وحل المشكلات الإدارية بشكل عقلاني.
3. أما سرعة تنفيذ القرارات الإدارية إلكترونيًا فهي تسهم في توفير الوقت والجهد حيث يتم تبادل المعلومات والطلبات إلكترونيًا بدلاً من التنقل بين المقرات الإدارية، ورغم التكاليف الأولية المتعلقة بتوفير الأجهزة والبرمجيات وتدريب الموظفين فإن التوفير في التكاليف على المدى الطويل يجعل النظام الإلكتروني أكثر فعالية ومرونة (محمد سليمان نايف شبير، 2020، ص 46).
4. تتميز القرارات الإدارية الإلكترونية بمرونة عالية في الحفظ والاسترجاع حيث يتم تخزينها إلكترونيًا مما يسهل الوصول إليها بسرعة، كما يتم تبليغ أصحاب الشأن عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة مما يعزز كفاءة العمل الإداري.
5. كما يسهم القرار الإداري الإلكتروني في تقليل الاعتماد على الموارد البشرية في عملية إصدار وتبليغ القرارات حيث يتم كل ذلك إلكترونيًا باستخدام بيانات التواصل المعتمدة مما يزيد من فعالية العمل الإداري ويوفر الموارد.
6. يسهم النظام الإلكتروني في تحسين مناخ الاستثمار من خلال الربط بين القطاعين العام والخاص تحت مظلة إلكترونية موحدة مما يزيل العقبات أمام المستثمرين ويجعل بيئة الاستثمار أكثر جذبًا للمستثمرين المحليين والأجانب (رحيمة الصغير، 2010، ص 54).

عملية التحول من القرار التقليدي إلى القرار الإداري الإلكتروني

يشير مصطلح "الحكومة الإلكترونية" إلى التحول من نظام اتخاذ القرارات الإدارية التقليدي إلى استخدام الأدوات التقنية الحديثة في اتخاذ القرارات وتنفيذها. ولتيسير عمليات اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الحكومية، يعتمد هذا التحول على استخدام تقنيات رقمية متطورة، تشمل البرامج الإلكترونية وقواعد البيانات الرقمية وأنظمة إدارة المعلومات المتكاملة. ولا يقتصر هذا التحول على مجرد الانتقال من الأساليب الورقية إلى الإلكترونية، بل يشمل أيضاً إعادة تنظيم الإجراءات الإدارية لجعلها أكثر فعالية وشفافية واستجابة لاحتياجات المواطنين.

يُحقق التحول إلى الحكومة الإلكترونية مزايا عديدة منها خفض النفقات الإدارية، وتعزيز التواصل بين المواطنين والحكومة، ورفع مستوى المساءلة والشفافية ، وبفضل تبادل المعلومات إلكترونيًا، تتحسن القدرة على إصدار الأحكام بسرعة ودقة مما يقلل من الأخطاء البشرية ويسرّع معالجة الطلبات واتخاذ القرارات ، يُتيح التحول الرقمي إمكانية تخزين الوثائق والأحكام إلكترونيًا مما يُسهّل الوصول إليها واسترجاعها في

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أي وقت، ويضمن سلامة البيانات ومراقبتها ، ويتطلب التحول إلى الحكومة الإلكترونية تعديل القوانين واللوائح الحالية لتتوافق مع المتطلبات الرقمية، وتوفير البنية التحتية اللازمة، كشبكات الإنترنت والبرمجيات المناسبة، وتدريب الموظفين على كيفية استخدام هذه الأنظمة بكفاءة (الهرماس الشمري ، أحمد محمد ، 2024).

عيوب القرار الإداري الالكتروني

1. مخاطر انتهاك الخصوصية والأمن القومي تشكل تحديًا كبيرًا في التحول إلى إصدار القرارات الإدارية إلكترونيًا حيث يمكن أن تتعرض الأنظمة الإلكترونية للاختراق مما يؤدي إلى تسريب البيانات الحساسة التي تخص الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يهدد الأمن القومي. لذلك، من الضروري تعزيز وسائل الحماية الإلكترونية لضمان أمان البيانات والمعلومات الخاصة بالمواطنين والمؤسسات.
2. يعتبر غياب التشريعات القانونية الواضحة والمحدثة التي تمنح القرار الإداري الإلكتروني مشروعيته الكاملة عقبة رئيسية في تبني هذا النظام بشكل فعال، إذ أن عدم وجود قوانين وتنظيمات واضحة يتسبب في تعطل تطبيق القرارات الإلكترونية على النحو الصحيح مما يستدعي ضرورة تحديث التشريعات لتواكب التطورات التكنولوجية (أشرف محمد حمامده ، 2019، ص 200) .
3. أحد التحديات الأخرى تكمن في نقص الموارد اللازمة لتنفيذ مبدأ الحكومة الإلكترونية ، التحول إلى النظام الرقمي يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية وتدريب الموظفين، وهو ما يشكل عبئًا على ميزانيات بعض المؤسسات الحكومية ، وهذه التكاليف قد تؤدي إلى بطء التحول الرقمي، وتقلل من فعاليته في بعض الأحيان.
4. كما أن انعدام الثقة في أمان المعلومات الإلكترونية يعد سببًا آخر يعوق تبني هذا التحول حيث يخشى البعض من التسريب أو التلاعب بالبيانات ، ويعد نقص الكوادر المدربة على التقنيات الحديثة في إصدار القرارات الإدارية من أبرز المشكلات، مما يؤدي إلى بطء التنفيذ وارتكاب الأخطاء الإدارية.

رغم هذه التحديات فإن التحول إلى النظام الإلكتروني لإصدار القرارات الإدارية يعد ضرورة لتحسين الكفاءة والتطور في تقديم الخدمات الحكومية ، لتجاوز هذه العقبات يجب على الإدارات العامة الاعتراف بفوائد هذا النظام وتحفيز الجمهور على تبني هذه التكنولوجيا ، كما يجب تحديث التشريعات القانونية لتتلاءم مع النظام الرقمي وضمان حماية قانونية للقرارات الإلكترونية ، ويعد تدريب الكوادر الإدارية وتطبيق التحول التدريجي من الأساسيات لضمان استمرارية العمل الإداري بكفاءة وفعالية (أشرف محمد حمامده ، 2019 ، ص 202).

تطبيقات القرار الإداري الإلكتروني

يطبق القرار الإداري الإلكتروني في قطاعات متنوعة مما يحسن ويعزز الشفافية، وهذه أبرز تطبيقاته حسب نوع المؤسسة:

- **المؤسسات الحكومية**

تظهر تطبيقات القرار الإداري الإلكتروني في العديد من المجالات داخل المؤسسات الحكومية حيث تُستخدم لتسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين الكفاءة. في مجال منح التراخيص يمكن للمواطنين استخراج التراخيص المختلفة عبر منصات إلكترونية حيث يتم ملء الاستمارات وتحديد المعلومات اللازمة مثل نوع الرخصة والمالك ومقدم الطلب، ثم يتم إصدار الرخصة بعد تسديد الرسوم المطلوبة ، كما يتم استخدام الأنظمة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية حيث يمكن للموظفين تتبع مسارهم المهني منذ بداية تعيينهم وحتى نهاية العلاقة الوظيفية ، ومن خلال تطبيقات إلكترونية يمكن للموظف الوصول إلى مختلف القرارات الإدارية التي تخصه، مثل قرارات التعيين، الترقية، والنقل ، وفي مجال الخدمات القضائية توفر المنصات الإلكترونية إمكانية الحصول على خدمات متعددة مثل ترخيص الاتصال بالمحبوسين، سحب الأحكام القضائية، الاطلاع على مال القضايا، وسحب الصحف العدلية مما يسهم في تسهيل الإجراءات القضائية وتقليل الزمن اللازم لإتمام المعاملات (بن دايا عبد الكمال ، 2022 ، ص276).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **القطاع الصحي**

يعد تطبيق "صحتي" الذي يمكن المستخدمين من حجز المواعيد والاطلاع على تقارير تطعيمهم ضد كوفيد-19، مثالاً على كيفية تحوّل القطاع الصحي نحو الرقمنة ، كما يُتيح التطبيق التسجيل لدى الفريق الطبي المسؤول عن استمرار الرعاية الصحية الأولية للمرضى وعائلاتهم ، وبالمثل، يُمكن للمؤسسات الصيدلانية التقدم بطلبات الاعتماد إلكترونياً عبر البوابة الرقمية لوزارة الصناعة الدوائية ، وإلى جانب تطبيق "دليل الأدوية"، ومنصة "أنا"، وتطبيق "موعد"، وتطبيق "توكلنا"، وغيرها من التطبيقات الصحية ، وتطبيق "التطوع الصحي" والذي يهدف إلى تسهيل وصول المتطوعين إلى فرص التطوع والمشاركة في مختلف المبادرات (سرير الحرشي حياة ، 2022 ، ص 253).

- **القطاع التعليمى**

حظي القطاع التعليمي أيضًا بنصيبه من التحول الرقمي حيث تم تطوير منصات إلكترونية لتسهيل مختلف الإجراءات الأكاديمية ، وفي مجال القبول الجامعي تم تخصيص منصة "Progress" لتقديم طلبات القبول على مستوى جميع التخصصات والمراحل الجامعية، بالإضافة إلى تمكين الطلاب من تقديم التظلمات والتسجيل في البرامج المختلفة ، أما بالنسبة لإصدار الشهادات فقد أتاح نظام "بروقرس" للطلاب إمكانية استخراج شهاداتهم عبر المنصة الخاصة بكل جامعة، بالإضافة إلى إمكانية توثيق الشهادات عبر خدمة "authentification" ، كما يتيح النظام للطلاب متابعة إجراءات إصدار شهاداتهم عبر منصة "تسيير الشهادات" مما يعزز من الشفافية ويسهم في تسريع وتبسيط العمليات الإدارية في الجامعات.

- **القطاع المالى و المصرفى**

يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر القطاعات استفادة من تطبيقات القرار الإداري الإلكتروني حيث أسهم التحول الرقمي في تعزيز الكفاءة والشفافية في مختلف العمليات ، ويشمل ذلك استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحليل البيانات الاقتصادية والمعطيات المالية بدقة مما يساعد في اتخاذ قرارات الائتمان ومنح القروض، لا سيما القروض الكبيرة ، كما تم تبني تقنيات مؤتمتة لإصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع بشكل آلي مما يسهل التعاملات المالية ويزيد من سرعتها ، ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة الأداء المالي ومعالجة المعاملات المالية، مما يسهم في تحسين دقة التوقعات المالية وكفاءة العمليات ، وفيما يتعلق بتمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، يتم الاستفادة من المعطيات المالية لضمان استرجاع القروض الممنوحة ، كما أن مكافحة غسل الأموال أصبحت أكثر فعالية من خلال استخدام أنظمة ذكية للكشف عن المعاملات المشبوهة وتحليلها بشكل فوري مما يعزز من الأمان المالي ويساهم في الامتثال للمعايير العالمية في هذا المجال.

- **القطاع التجارى و الصناعى**

تتجلى تطبيقات القرار الإداري الإلكتروني في القطاع التجاري والصناعي من خلال عدة خدمات إلكترونية تسهم في تحسين الكفاءة وتسهيل الإجراءات ، ويتم إصدار السجلات التجارية عبر المنصات الرقمية المخصصة لهذا الغرض، مما يسرع من عملية تأسيس الشركات ويسهم في توفير الوقت والجهد ، كما يتم إصدار الأرقام الجبائية عبر منصات إلكترونية تابعة للمديريات العامة للضرائب، مما يتيح للمؤسسات التجارية الحصول على مستندات ضريبية إلكترونيًا وبسهولة ، وفيما يخص الترخيص للأنشطة الاقتصادية، مثل نشاط التصدير، فقد تم رقمنة الإجراءات عبر منصات متخصصة مما يسهل على الشركات التقديم للحصول على التراخيص المطلوبة ، وتم اعتماد أنظمة إلكترونية لشطب المؤسسات غير المطابقة تلقائيًا، من خلال منصات السجل التجاري مما يعزز من فعالية الرقابة ويقلل من التراكم الإداري (بعداشي ، زوليخة ،عرشوش ، سفيان ، 2025 ، ص 522 - 523) .

ثانياً: الأسس القانونية للقرار الإداري الالكترونى

يُعتبر القرار الإداري الإلكتروني أحد أهم استخدامات نظام الإدارة الإلكترونية وهو أحد مشاريع الإدارة القانونية التي تسعى إلى تمكينها من توضيح آثارها أمام الأطراف المعنية وربطها الفعلي بالمواقف القانونية للأفراد، ولذا نحن بحاجة ماسة إلى إثبات شرعيته في ضوء مبادئ القانون الإداري وحرص القضاء الدائم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على ألا تتجاوز إجراءات الإدارة وسلوكها حدود القانون، وأنه يُحظر عليها المساس بحقوق الأفراد ومواقفهم أو التأثير عليها دون أساس قانوني.
يعتبر الوجود القانوني للقرار الإداري بمثابة ركيزة أساسية للتسليم بإمكانية ترتيب آثاره القانونية في مواجهة أطرافه ، وبما أن القرار الإداري الإلكتروني لا يختلف عن نظيره التقليدي من ناحية ترتيب آثاره القانونية فإن الوجود القانوني يعتبر شرطاً أساسياً لكي يصبح جزء كاملاً في النظام القانوني القائم ومنتجاً لآثاره في مواجهة الإدارة ، إن القرار الإداري الإلكتروني يخرج إلى الوجود بإجراءات إلكترونية تمارسها جهة الإدارة من خلال موظفيها الفنيين وهو ما يثير في الأذهان مدى صلاحية التوقيع وكذلك وسائل التوثيق الإلكتروني في إرساء وجود هذا القرار، وهو ما يمكن التطرق إليه من خلال النظر إلى واقع التشريعات التي اهتمت بتنظيم التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية بصورة عامة بالقدر الذي يمكن من خلال الاستدلال على حقيقة وكيفية وجود القرار الإداري الإلكتروني من الناحية القانونية حيث لا يوجد أي تشريع يمكن أن يمنع الإدارة من التعبير عن عملها ونشاطها باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة كونها تحقق هدفها من خلال هذا التعبير، فالقرارات التي تصدر باستخدام هذه الوسائل تشتمل على كافة عناصر وجوده وأركانه بشروط عدم مخالفة القانون، إذا أشترط صدوره في شكل معين (البيدق، محمد السيد عبد المجيد ، 2002 ، ص 128).

- **تأثير القرارات الإدارية الإلكترونية على الشفافية**

يعد تحول الإدارة نحو القرارات الإدارية الإلكترونية خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة ، فعن طريق رقمنة الإجراءات الإدارية وتوثيقها إلكترونيًا يصبح من السهل تتبع العمليات والقرارات بشكل دوري ، وهذا التحول يعزز المساءلة من خلال تمكين جميع الأطراف المعنية من الوصول إلى المعلومات بسهولة، مما يقلل من احتمالات الفساد أو التلاعب في اتخاذ القرارات ، وبفضل أنظمة المعلومات الإلكترونية يمكن للموظفين والجمهور متابعة تطورات القرارات في الوقت الحقيقي مما يسهم في تحقيق الشفافية في جميع مستويات العمل الإداري ، كما أن توثيق القرارات إلكترونيًا يوفر قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها في حال حدوث نزاع مما يعزز الثقة في العمليات الإدارية.
وتؤدي القرارات الإدارية الإلكترونية إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري بشكل ملحوظ من خلال استخدام التكنولوجيا في جمع البيانات وتحليلها، وتتمكن المؤسسات من اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة بناءً على معلومات محدثة ، ويقلل النظام الإلكتروني من الأخطاء البشرية التي قد تحدث نتيجة الإجراءات اليدوية المعقدة ، كما أن سهولة الوصول إلى المعلومات وتحديثها بشكل فوري يسرع من عملية اتخاذ القرارات ويقلل من الوقت المستغرق في الإجراءات الإدارية ، كما أن استخدام أنظمة إدارة الأداء الإلكتروني يساهم في تحسين توزيع المهام والموارد مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات بشكل عام (سعد بن محمد الزغيبي ، 2015 ، ص 23).

- **القرار الادارى فى احكام القانون**

القرار الإداري في القانون الليبي يعتبر من أدوات إدارة السلطة العامة في ليبيا وهو من العناصر الأساسية التي تميز الأنظمة القانونية والإدارية حيث يساعد القرار الإداري في تنفيذ القرارات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وهو أحد الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات العامة في الدولة ، ولأن القرار الإداري يرتبط بممارسات السلطة التنفيذية فإن تكامل الإجراءات القانونية والتنظيمية والتنفيذية يكون أمرًا بالغ الأهمية، والقرار الإداري في القانون الليبي هو تصرف قانوني يصدر من سلطة إدارية بهدف إنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني معين وفقًا للقوانين السارية في البلاد ، ويُعتبر القرار الإداري بمثابة الوسيلة التي تُمارس بها الإدارة العامة سلطتها التنفيذية من أجل تنفيذ وتطبيق القوانين واللوائح ، ومن الناحية القانونية يُشترط في القرار الإداري أن يصدر عن جهة إدارية مختصة، وأن يكون مرتبطًا بنشاط إداري يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة (ارويحة، عبد الحكيم أمحمد ، 2019).
هناك شروط لازمة للقرار الإداري في القانون الليبي وهي:

1. **الاختصاص**

يعتبر هو العنصر الأساسي لضمان صحة القرار الإداري سواء كان تقليديًا أو إلكترونيًا، ويشترط أن يصدر القرار من الجهة المختصة به وفقًا للقوانين المعمول بها ، وفي القرار الإداري الإلكتروني يجب أن تحترم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجهة الإدارية نفس القواعد المتعلقة بالاختصاص،حتى وإن كانت آلية الإصدار قد تغيرت ، ويُشترط أن يتم إصدار القرارات الإلكترونية عبر الأنظمة الرقمية الخاصة بالجهة المختصة، ويجب أن يتم نشرها والإعلان عنها من خلال الوسائل الرسمية مثل المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني التابع للجهة المعنية ، ورغم أن السلطة الممنوحة للإدارة في إصدار القرارات الإلكترونية هي نفس السلطة التقليدية إلا أن القرار الإلكتروني يتطلب مراعاة أربعة عناصر أساسية لضمان صحته: العنصر الشخصي من خلال تحديد هوية الشخص المخول، العنصر الموضوعي عبر تخصيص نماذج إلكترونية مخصصة للموضوعات المحددة، العنصر المكاني لضمان أن كل جهة مختصة جغرافيًا بإصدار القرارات، والعنصر الزمني الذي يربط إصدار القرار بمدة زمنية محددة لضمان عدم إصدار القرارات بعد انتهاء هذه الفترة ، وهذه العناصر تضمن أن القرار الإداري الإلكتروني يصدر بشكل قانوني وفعال، ويحترم الاختصاصات القانونية المقررة (القبيلات، حمدي ، 2019 ، ص 115).

2. المحل

يقصد بمحل القرار الإداري الأثر القانوني الناتج عن القرار فور صدوره سواء كان أثرًا عامًا يمس عددًا غير محدود من الأفراد أو أثرًا خاصًا يقتصر على فرد معين ، ويتميز القرار الإداري عن الأعمال المادية للإدارة التي تفتقر إلى هذا الأثر القانوني ولا يمكن الطعن فيها بالإلغاء ، كما أن بعض القرارات مثل القرارات التفسيرية أو التمهيدية لا تُحدث أثراً قانونياً مباشرًا مما يجعلها غير قابلة للطعن أيضًا ، وفيما يتعلق بالقرار الإداري الإلكتروني، فإنه لا يختلف عن نظيره التقليدي في القدرة على ترتيب آثار قانونية حيث يتم استخدام الأنظمة الإلكترونية لتنفيذ القرارات مباشرة وبشكل آلي (الباز، عبد الرزاق ، 2004 ، ص 211).

3. الشكل والإجراءات

يرتبط الشكل في الحكم الإداري بالإطار الذي يُعبّر عبره القرار عن إرادة الجهة الإدارية، ويتضمن الخطوات التي تبدأ من مرحلة تجهيزه حتى إصداره حيث أن الإدارة ليست مُلزمة باتباع هيئة أو مسار محدد إلا إذا نص التشريع على ذلك، وفي حال تجاوز القواعد الشكلية أو الإجرائية، يُعد القرار ناقصًا ، وهناك إجراءات أساسية وأخرى ثانوية، وعند إهمال الأولى يصبح الحكم قابلًا للإبطال ، وبخصوص الحكم الإداري الرقمي فإن الهيئات والإجراءات تتشابه مع تلك العادية، غير أن المظهر الخارجي يتباين حيث يُصدر القرار صياغة إلكترونية بدلًا من المكتوبة على ورق ، وبذلك يصبح المرجع الإلكتروني مُسلّمًا به قضائيًا بنفس القيمة القانونية للمرجع الورقي، ما دام لا يوجد تشريع ينص على حصر الكتابة بالوسائل الورقية فحسب (جاب الله، أمل لطفي حسن ، 2013 ، ص 49).

4. السبب

يُعرف الوضع الواقعي أو القانوني الذي يُجبر الإدارة على استخدام سلطتها الإدارية لاتخاذ قرار ما باسم "سبب القرار الإداري" ، ووفقًا لخبراء القانون يُعد هذا الأساس المنطقي "الدافع المُحفز" الذي يدفع الإدارة إلى اتخاذ القرار بناءً على متطلب واقعي أو قانوني ، ويجب أن يكون للقرار الإداري مبرر مشروع لإصداره؛ ومع ذلك، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، فإن الإدارة غير ملزمة بالكشف عن أساس القرار ، وفيما يتعلق بالقرارات الإدارية الإلكترونية فإن نفس الأساس المنطقي الذي دفع الإدارة إلى اتخاذ القرار باستخدام الأساليب التقليدية يُجبرها أيضًا على القيام بذلك عبر الوسائل الإلكترونية (مصطفى، علاء محي الدين ، 2009، ص 30).

5. الغاية

يتمثل مقصد القرار الإداري في الغاية النهائية التي تطمح الإدارة لإنجازها عبر إقرارها، وهي دومًا بلوغ المنفعة العامة التي مُنحت الإدارة بموجبها صلاحية إصدار القرار ، ويكون القرار الإداري معيبًا إذا انحرف المسؤول الإداري عن هدفه المعين في التشريع، أو إذا وظف سلطته التقديرية لبلوغ مقصد سواه المنفعة العامة، ما يفضي إلى قصور في توظيف السلطة حيث يرتبط الخلل بالباعث أو الدافع الذي حث الإدارة على إصدار القرار، بصرف النظر عن مدى سلامة الإجراءات الشكلية أو النظامية ، وفيما يخص القرارات الإدارية الرقمية فإن الإدارة ستبقى تسعى لتحقيق المصلحة العامة، رغم استعمال الوسائل الحاسوبية لإصدار تلك الأوامر (ماهر مشعل منيف الفيصل ، 2020، ص 26 - 27) .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منهجية الدراسة

1. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف إلى دراسة وتحليل تأثير الأنظمة الإلكترونية على اتخاذ القرارات الإدارية، ويتم استخدام هذا المنهج لوصف أنظمة اتخاذ القرار الإلكتروني في المؤسسات المختلفة، وتحديد كيفية تأثير هذه الأنظمة على جودة القرار، وكذلك دراسة التحديات والفرص التي تطرأ نتيجة استخدام هذه الأنظمة.

2. أدوات الدراسة

تم الاعتماد على أدوات تحليلية من خلال دراسة الوثائق والسجلات الإدارية المتعلقة بالقرارات التي يتم اتخاذها باستخدام الأنظمة الإلكترونية ، كما تم استخدام البيانات الثانوية المستخلصة من تقارير الأداء المؤسسي والمراجعات السابقة في هذا المجال ، وستتم مقارنة هذه البيانات مع الأدبيات النظرية حول تأثير التحول الرقمي على اتخاذ القرارات.

3. مصادر جمع البيانات

- **الوثائق الرسمية:** تم جمع البيانات من التقارير السنوية للمؤسسات، والسجلات الإدارية المتعلقة باستخدام الأنظمة الإلكترونية في اتخاذ القرارات.
- **الدراسات السابقة:** مراجعة الأدبيات المتعلقة بتطبيقات القرار الإداري الإلكتروني في المؤسسات المختلفة، من خلال كتب ومقالات بحثية ومراجعات علمية.
- **التقارير المؤسسية:** تم جمع البيانات من تقارير الأداء المؤسسي التي توضح كيفية استخدام الأنظمة الإلكترونية في اتخاذ القرارات وآثار ذلك على كفاءة الأداء الإداري.

4. عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من المؤسسات الحكومية والخاصة التي تطبق الأنظمة الإلكترونية في اتخاذ القرارات الإدارية داخل جمهورية مصر العربية ، وتم اختيار هذه المؤسسات بناءً على اعتمادها على الأنظمة الإلكترونية في إدارة القرارات الإدارية، مع التركيز على مؤسسات تنتمي إلى قطاعات متنوعة مثل التعليم، الصحة، المالية، والخدمات العامة ، والعينة تشمل الوثائق والسجلات الإدارية المتعلقة بالقرارات التي تم اتخاذها باستخدام الأنظمة الإلكترونية، بالإضافة إلى تقارير الأداء المؤسسي التي تبرز تأثير هذه الأنظمة على فاعلية وسرعة اتخاذ القرار الإداري ، والتركيز في هذه العينة يكون على تحليل الوثائق والبيانات المتاحة حول تطبيق هذه الأنظمة في مؤسسات مختلفة.

5. أساليب التحليل

تم استخدام أساليب التحليل الكمي والنوعي ، ومن خلال التحليل الكمي سيتم دراسة البيانات المستخلصة من تقارير الأداء المؤسسي لتحديد مدى تأثير الأنظمة الإلكترونية على سرعة ودقة اتخاذ القرارات الإدارية ، كما سيتم استخدام أساليب التحليل النوعي لدراسة النصوص والمعلومات الواردة في الوثائق والسجلات الإدارية، بهدف فهم كيف ساهمت الأنظمة الإلكترونية في تحسين أو تغيير أساليب اتخاذ القرار.

6. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية**

تقتصر الدراسة على المؤسسات الحكومية والخاصة التي تطبق الأنظمة الإلكترونية في اتخاذ القرارات الإدارية داخل ليبيا ، وتم اختيار هذه المؤسسات بناءً على توظيفها للأنظمة الإلكترونية في إداراتها المختلفة، ومع التركيز على قطاعات متنوعة مثل التعليم، الصحة، والمالية، وغيرها من المجالات التي شهدت تطبيقًا للأنظمة الإلكترونية في السنوات الأخيرة.

- **الحدود الزمنية**

تغطي الدراسة فترة زمنية تمتد من عام 2015 حتى عام 2025، وهي فترة شهدت فيها العديد من المؤسسات تحولات إلكترونية هامة في أنظمة اتخاذ القرارات الإدارية، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية لأنها تتضمن مرحلة التحول الرقمي المستمر في المؤسسات الحكومية والخاصة، بما في ذلك تحديث الأنظمة والتكنولوجيا المستخدمة في إدارة البيانات واتخاذ القرارات.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نتائج الدراسة

1. أظهرت الدراسة أن تطبيق النظام الإلكتروني في اتخاذ القرارات الإدارية ساعد في تسريع العملية وتقليل الوقت الذي يستغرقه جمع المعلومات وتحليلها مما أدى إلى زيادة الكفاءة الإدارية.
2. تبين أن الأنظمة الإلكترونية توفر معلومات دقيقة ومحدثة في الوقت الفعلي مما يساعد صناع القرار في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة.
3. ساهم التحول إلى الأنظمة الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى البيانات المطلوبة بسرعة من أي مكان مما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة.
4. عزز النظام الإلكتروني من التواصل بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة حيث أصبح من الممكن تبادل المعلومات بسهولة ويسر.
5. من خلال تقليل الحاجة إلى العمليات الورقية وتقليل التكاليف التشغيلية، كانت الأنظمة الإلكترونية أكثر فعالية في توفير الموارد وتقليل التكاليف الإدارية.
6. ساعدت الأنظمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية مما ساهم في زيادة المساءلة داخل المؤسسات.
7. تمكنت الأنظمة الإلكترونية من التعامل مع كميات كبيرة من البيانات وتحليلها بشكل أسرع وأدق مقارنة بالأنظمة التقليدية مما يتيح اتخاذ قرارات أفضل.
8. أسهمت الأنظمة الإلكترونية في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية بعيدة المدى من خلال توفير تحليلات دقيقة وداعمة للقرار.
9. رغم الفوائد العديدة أظهرت الدراسة وجود بعض التحديات مثل مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين، وصعوبة التكيف مع الأنظمة الجديدة في بعض المؤسسات.
10. تم التأكيد على أن المستقبل سيشهد تطورًا أكبر في استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لدعم اتخاذ القرارات الإدارية بشكل أكثر تطورًا ودقة مما يعزز من قدرة المؤسسات على المنافسة في الأسواق.

توصيات الدراسة

1. من الضروري أن تعمل المؤسسات على تطوير وتحديث البنية التحتية التقنية لتلبية احتياجات النظام الإلكتروني وضمان استدامته، بما في ذلك تحديث الشبكات وتوفير أجهزة ذات جودة عالية.
2. يجب على المؤسسات توفير برامج تدريب مستمرة للموظفين على استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة، لضمان تسهيل عملية التكيف معها وتحقيق الاستفادة القصوى منها.
3. من الضروري تعزيز أنظمة الأمان السيبراني لحماية البيانات والمعلومات الحساسة، وضمان سرية البيانات وحمايتها من الاختراقات والهجمات الإلكترونية.
4. يجب زيادة الوعي داخل المؤسسات حول أهمية التحول إلى الأنظمة الإلكترونية في اتخاذ القرارات وذلك لتقليل مقاومة التغيير وتعزيز القبول بين الموظفين.
5. يوصى بتبني الحلول السحابية لتسهيل الوصول إلى البيانات وتخزينها بشكل آمن مما يسهل اتخاذ القرارات عن بعد ويعزز من مرونة العمل.
6. من المهم تحسين تكامل الأنظمة الإلكترونية مع الأنظمة الأخرى داخل المؤسسة لتجنب المشاكل الناتجة عن الفجوات أو عدم التوافق بين الأنظمة المختلفة.
7. ينبغي للمؤسسات متابعة التطورات التكنولوجية في مجال إدارة المعلومات وأنظمة اتخاذ القرار الإلكترونية وتحديث الأنظمة بانتظام لضمان مواكبتها لأحدث الابتكارات.
8. يجب إنشاء فرق دعم فني متخصصة داخل المؤسسات لتقديم المساعدة الفنية للموظفين وتقديم حلول فورية للمشاكل التقنية التي قد تواجههم أثناء استخدام الأنظمة الإلكترونية.
9. من خلال الأنظمة الإلكترونية يمكن تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات، لذا يجب أن تشجع المؤسسات على نشر نتائج القرارات بشكل يضمن المساءلة وتحسين الأداء المؤسسي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10. يجب على المؤسسات إجراء تقييمات دورية لفعالية الأنظمة الإلكترونية في اتخاذ القرارات، والعمل على تحسين الأداء بناءً على النتائج المستخلصة من هذه التقييمات لضمان استدامة التطوير.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

المراجع العربية

[1] ارويحة، عبد الحكيم أمحمد و الصادق محمد عبد الرحمن (2019) ، ركن الإختصاص للقرار الإداري والتفويض فيه وفق القانون الليبي ، مجلة أبحاث قانونية .

[2] أشرف محمد حمامده (2019)، القرار الإداري الإلكتروني، مجلة الفكر الشرطي، معهد الإدارة العامة ، الرياض، ص 202 .

[3] أميمة عبد الله جمعة العلوي (2021)، القرار الإداري الإلكتروني: حدوده وضوابطه دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 245 .

[4] الباز، عبد الرزاق (2004)، الادارة العامة (الحكومة) الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، ص 211.

[5] بعداشي ، زوليخة ،عرشوش ، سفيان (2025) ، القرارات الإلكترونية في الإدارة العامة بين الكفاءة و التحديات الأمنية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، 12(2) ، ص 522 - 523.

[6] بن دايا عبد الكمال (2022)، دور التقاضي الإلكتروني في جودة الخدمات القضائية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6 (1)، العدد 1، ص276.

[7] بن عيشوش ، عمر. (2024) ، القرار الإداري الإلكتروني: قراءة في المفهوم و الأهمية ، مجلة النوازل الفقهية والقانونية ، 8(1) ، ص 61-74.

[8] البيدق، محمد السيد عبد المجيد (2002)، نفاذ القرار الإدارية وسريانها في حق الأفراد، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، ص 128.

[9] جاب الله، أمل لطفي حسن (2013)، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية (دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 49.

[10] د. أنور بن فهد عوض الظفيري (2025) ، التحول الرقمي في الإدارة العامة وأثره على ضمانات الموظف العام في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة أبحاث ، 12(3) ، ص 828-868.

[11] د/يحيى عبدالله يحيى السحولي ، د/أحمد على محمد الحميقاني ، د/ظافر يحيى محسن العليي ، (2023). مشروعية القرارات الإدارية ، راسة في ضوء القانون ، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 11(89).

[12] رحيمة الصغير (2010)، العقد الإداري الإلكتروني - دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ص 54 .

[13] سرير الحرشي حياة (2022)، الصحة الإلكترونية منظور جديد لتحسين الرعاية الصحية في الجزائر تصور مقترح"، دراسات اقتصادية، المجلد (2) 16، العدد 2، ص 253.

[14] سعد بن محمد الزغيبي(2015) دور تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تحسين القرارات الادارية رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الادارية قسم العلوم الادارية كلية العلوم الاجتماعية المملكة السعودية، ص 23.

[15] صالح بن على بن سالم الصواعي (2019)، الرقابة الإدارية والقضائية على القرارات الإدارية دراسة مقارنة دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ص 21 .

[16] الطماوي، سليمان محمد (2012)، النظرية العامة للقرارات الإدارية مراجعة وتنقيح محمود عاطف البناء الطبعة السابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 509.

[17] عبد الوهاب، محمد رفعت (2005) ، مبادئ وأحكام القانون الإداري منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 472.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[18] عبدلي اميرة ، قداش شمامة (2022) ، القرار الإداري الإلكتروني.
[19] عصام مطر (2013)، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ص 65 .
[20] عصـام نعمة إسـماعيل (2008)، الطبيعة القانونية للقرار الإداري، منشـورات الحلبي الحقوقية، ص 164.
[21] علي محمد ، دعاء رمضان. (2025) ، تصور مقترح لأثر القيادة الرقمية على جودة القرار الإداري: الدور الوسيط للتحول الرقمي–دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية ، 26(2) ، ص 670-759.
[22] عمار بوضـياف (2007) القرار الإداري دراسـة تشـريعية فقهية جسـور للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر، ص 94.
[23] غازي ، محمد الباز عيد. (2025) ، دور الإدارات الإلكترونية كضـمانة في تفعيل مبدأ الشـفافية والنزاهة الادارية لمكافحة الفسـاد الإداري. مجلة حقوق دمياط للدراسـات القانونية والاقتصـادية ، 11(11) ، ص 2492-2530.
[24] فتح الباب، ربيع أنور ، (2002) ، القضاء الإداري قضاء الإلغاء، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 82.
[25] القبيلات، حمدي (2019) ، قانون الإدارة العامة الالكترونية ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشـر والتوزيع ، عمان ، ص 115.
[26] كنعان، نواف (2007) القانون الإداري ، الكتاب الثاني، ط1، عمان: دار الثقافة ، ص 242 .
[27] ماهر مشعل منيف الفيصل (2020) ، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث من أساليب النشاط الإداري، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ، ص 10 - 11.
[28] محمد الصغير بعلي (2005) القرارات الإدارية، دار العلوم، عنابة ، ص 9.
[29] محمد سليمان نايف شبير (2020)، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري دراسة تطبيقية مقارنة أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق كلية الحقوق قسم القانون العام جامعة عين شمس، مصر، ص 46.
[30] مرية العقون (2018)، القرار الإداري الإلكتروني كأسـلوب حديث للمرافق العامة، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني (واقع - تحديات - أفاق)، المعقود في جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 123 .
[31] مصـطفى، علاء محي الدين (2009) القرار الاداري الالكتروني، مؤتمر المعاملات الالكترونية التجارة الالكترونية - الحكومة الالكترونية الإمارات العربية المتحدة، ص 30.
[32] نبراس محمد جاسم الأحبابي (2018) أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 101.
[33] الهرماس الشمري ، أحمد محمد. (2024) ،القرار الإداري الالكتروني حجيته وتنفيذه ونطاق سريانه في النظام السعودي ، مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة ، 44(44) .

المراجع الأجنبية

[34] Sharmin, S., & Chowdhury, R. H. (2025). Digital transformation in governance: The impact of e-governance on public administration and transparency. Journal of Computer Science and Technology Studies, 7(1), pp.362-379.
[35] AlHendi, N. I. (2023). Electronic administrative decisions and discretionary authority of public administration. International Journal of Electronic Security and Digital Forensics, 15(3), pp.240-251.
[36] Wynn, M., Bakeer, A., & Forti, Y. (2021). E-government and digital transformation in Libyan local authorities. International Journal of Teaching and Case Studies, 12(2), pp.119-139.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).